جمهورية مصر العربية
وزارة التربية والتعليم

المركز القومى للبحوث التربوية

التعليم الأساسى

فى اطار خصائص واتجاهات المجتمع المصرى[1]

(1) اعداد الدكتور يوسف خليل يوسف مستشار المركز القومى للبحوث التربوية
يوليو ١٩٨١

المحتوى

صفحـــة

التعليم الأساسي

في إطار خصائص واتجاهات المجتمع المصري

مقدمة :

حاجة المجتمعات الى تطوير بنى التعليم :

أصبح من المسلم به أن التعليم قوة مؤثرة في اعداد الفرد ، وتنمية المجتمعات وتقدمها ، وبسبب هذه المكانة أصبحت مناقشة قضايا التعليم ، وتقويمها ، عملية مستمرة وموصولة في كل مكان سواء في ذلك الدول النامية ، أو المتقدمة ، وقد ازدادت هذه المناقشة عمقا واتساعا خلال الحقبة الأخيرة على كل من المستويات المحلية ، والقومية ، والدولية لأسباب جوهرية لعل من أبرزها :

(١) التراكم الكبير والمطرد في ثروات المعلومات والمعارف العلمية في السنوات الأخيرة والارتباط العضوي بين تطوير المعرفة ونتائج البحث العلمي ، أي التزاوج بين العلم والتكنولوجيا في مختلف الميادين ، وما يرتبط بذلك من التغيير الواسع والتطور المذهل في تكنولوجيا الانتاج والخدمات ، وفي طبائع المهن والتنقل بينها ، وفي التغير في بنية الهياكل الوظيفية .. وما يتطلب ذلك كله من تطوير في بنى التعليم ومحتواه وكسر الطوق المضروب حول هياكل التعليم ، وتصميم نماذج وصيغ جديدة لبنيته .

(٢) الأخذ بمفهوم التنمية الشاملة للمجتمعات : التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، فيما يخص عادات الناس وفكرياتهم وأنماط سلوكهم وعلاقاتهم . إن معظم الدول النامية التي ركزت على التنمية الاقتصادية وحدها ، ظنا منها أن عائد التنمية في قطاعات الانتاج ، سوف يفيض على المجتمع

كله ، قد ضَلَّت الطريق . حقيقة أن بعض المستويات المحدودة قد انتعشت، ولكن الغالبية العظمى من الشعوب لم تشعر بآثار ذات بال لتلك التنمية بمفهومها ، ومحتواها الاقتصادى وحده ، فبقيت على حالها من تخلف وفقر ، بل إن بعضها واجه ظروفا أقسى مما كان عليه فى الماضى ، نتيجة زيادة معدلات نمو السكان وارتفاع الأسعار والتضخم ، ومن ثمَّ أصبحت التنمية بمفهومها الشامل الاقتصادى - والثقافى والسياسى ، من أهم ما تنشغل به جميع دول العالم وخاصة النامية منها ، وهنا يحتل التعليم مكان الصدارة كأحد العوامل الحاكمة فى تنمية المجتمعات المتخلفة اقتصاديا واجتماعيا وثقافيا ، فهو المعبر الرئيسى من التخلف الى التقدم ...

(٣) ما أسفرت عنه التجارب الوطنية والدولية خلال العقود الثلاثة الأخيرة من هذا القرن فى مجال التعليم ، عن كثير من الدروس المستفادة ، وما صاحب ذلك من انتشار تقنيات جديدة فى التعليم ، وتنوع متزايد فى البرامج التعليمية والتدريبية ، كما أن الفكر التربوى المعاصر ، قد طلع علينا بمفاهيم ونظريات جديدة ، يمكن أن تكون حافزا للمجتمعات على تطوير بنى التعليم ومحتواه ، مثلما يمكن أن تكون موجها لحركته على المدى القريب والبعيد .

المتغيرات القومية التى تحكم تطوير النظام التعليمى فى مصر :

وإذا كانت المتغيرات العالمية المتمثلة فى التطور المذهل فى ميادين العلم والتكنولوجيا - وما ينعطف على ذلك من تطورات أساسية فى تكنولوجيا التربية والتعليم - والاهتمام البالغ بأبعاد التنمية بمفهومها الشامل ، إذا كانت هذه المتغيرات العالمية وغيرها فرضت نفسها على التعليم من حيث مراجعة نظمه وأساليبه وتطوير هياكله ، فى كثير من الدول المتقدمة والنامية على السواء ..

فإن مجتمعنا المصرى بسماته الحضارية المتطورة ، قد قطع شوطا كبيرا على طريق التطوير وأخذت ملامح التغيير تظهر بوضوح فى كثير من الآفاق ، مما فرض علينا مراجعة نظم التعليم القائمة بقصد تطويرها وتحديثها ، ولعل من الملامح البارزة لهذا التغيير ما يأتى :

أ) تأصيل الديمقراطية — اتجاها وتطبيقا — كسمة أساسية من سمات المجتمع ، وقد حرص المجتمع المصرى منذ ثورة التصحيح ١٩٧١ على ترسيخ ، أسس الحياة الديمقراطية السليمة ، من خلال سيادة القانون ، وقيام دولة المؤسسات وكفالة حقوق الفرد والحريات العامة ، وتلازم الحقوق والواجبات ... وهنا تبدو أهمية وأثر العلاقة الوثيقة بين الديمقراطية والتربية — فالديمقراطية بدون تربية سليمة تفقد احدى دعاماتها القوية ، كما أن نمو التربية وازدهارها لا يتم الا فى مناخ ديمقراطى حر .

ب) الاسترداد الكامل لسيادة مصر على أراضيها ، ومقدراتها ، نتيجة لنصر أكتوبر العظيم ، والدأب على استكمال بنيتها الاقتصادية فى ظل مرحلة السلام والاستقرار ، وما يتصل بذلك من تنمية مواردها وطاقاتها البشرية من أجل اعادة البناء الاجتماعى والاقتصادى والسياسى للمجتمع . فالسعى الى تنظيم الاقتصاد القوى والخدمات على أساس من العلم والتخطيط الكفء والنظرة المستقبلية ، ووضع الخطط العلمية لاقتحام مشكلات الأمن الغذائى والاسكان ، والانجاز الضخم فى كهربة الريف ، والبدء فى ميكنة الزراعة والاهتمام بمشروعات التنمية الريفية ، والتوسع فى تنمية موارد الطاقة والثروة المعدنية ، وحركة الانفتاح العمرانى على الصحراء ، وما يصاحبها من ظهور مدن جديدة على خريطة مصر ... هذه الملامح وغيرها بدأت تأخذ مكانها فى مجتمعنا المصرى ، وتتوقع نموها ، وكل هذا يفرض نفسه على التعليم لتطوير بنيته ومحتواه باعتباره العامل المسئول عن تنمية الموارد البشرية لبناء المجتمع المصرى المتطور .

(جـ) ثم ان مصر — كما هى الحال فى معظم الدول النامية — تعانى أساسا من نقص مواردها المادية والاقتصادية ولا سبيل أمامها لتعويض هذا النقص الا من خلال اعتبار العمل الانسانى هو العامل الرئيسى فى تحقيق التنمية، ومن الطبيعى أن هذا يقتضى إنماء القدرات الانسانية وتطوير الطاقات الانتاجية والابداعية ، للمواطنين وتوظيفها من أجل استغلال الموارد والامكانات المتاحة أنسب استغلال من أجل رفاهية الانسان ، وحصول الأفراد على نصيب اكبر من عائد التنمية ، وتذويب الفوارق بين الطبقات .

إنه فى ضوء هذا كله ارتكزت حركة تطوير نظام التعليم المعلنة فى ورقة العمل حول تطوير وتحديث التعليم فى مصر (١) ، وكذلك التقرير الذى ترجم فكر الاصلاح الى خطط وبرامج تنفيذية (٢) ، وأقرته السلطات العليا فى الدولة (نوفمبر ١٩٨٠) ... نقول ارتكزت حركة تطوير النظام التعليمى ، على مبادئ أساسية ، تشكل بنية التعليم ومحتواه ، ونظمه ، وأساليبه ، وادارته ، فى صورته المتطورة ، ومن منظوره الشامل ، وتحددت هذه المبادئ فيما يلى :

---

(١) وزارة التربية والتعليم ،
مكتب الوزير : ورقة عمل حول " تطوير وتحديث التعليم فى مصر " ، سبتمبر ١٩٧٩ .

(٢) جمهورية مصر العربية ، وزارة التربية والتعليم : "تطوير وتحديث التعليم فى مصر ، سياسته ، وخططه ، وبرامج تحقيقه ، يوليو ١٩٨٠ .

(١) التعليم من أجل الديمقراطية :

ومن هذا المنظور ، فإيمانا بأن الديمقراطية هى احدى ركائـــز المجتمع المصرى ، فان تحقيق هذا المبدأ يتضمن فيما يتضمن ما يأتى :

- توفير القدر الأساسى المناسب من التعليم النظامى ، لأفراد المجتمع كله وهو يقف على عتبة انطلاقة حضارية كبرى على مشارف القرن الحـــادى والعشرين .

- ضمان تكافوء الفرص التعليمية فى جميع المراحل ، سواء على مستوى الافراد (ذكورا واناثا) او البيئات (ريفية أو حضرية) .

- عدم الاقتصار على إقرار حق كل فرد فى التعليم بصورته النظامية المتعـارف عليها ، بل ينبغى توفير فرص تعليمية بديلة لأولئك الذين لا تتاح لهم فرصة الافادة من هذا الحق .

- تأكيد قومية التعليم ، بحيث يعتبر التعليم - من حيث شموله وفلسفته وأهدافه ومحتواه - مسئولية مشتركة بين جميع المؤسسات الاجتماعية والاقتصاديـــة ، والثقافية والسياسية ، والشعبية وذلك وفق سياسات وخطط قوميـــة يتفق عليها .

(٢) التعليم من أجل التنمية الشاملة والعمل المنتج :

إذا كان التعليم هو أحد المدخلات الرئيسية لمواجهة متطلبات التنمية الشاملة للمجتمع المصرى بأبعادها الاجتماعية والثقافية والاقتصادية ، فإن هذا يعنى توجيه التعليم لخدمة متطلبات هذه التنمية ، ليكون عاملا فعالا فى أحداث التغير المنشود ، وهذا الأمر يتفق مع وظيفة التعليم فى انماء الفرد ، بل ويتكامل معها ومن ثم ، ينبغى أن يتسم التعليم بعدد من السمات الأساسية ، لعل من أهمها ما يأتى :

- تعليم يكسب الفرد باعتباره الهدف الأساسى لكل تنمية ، المقومات التى تحقق انسانيته وكرامته ، وقدرته على تحقيق ذاته والاسهام فى بناء وتقدم مجتمعه ، واطلاق العنان لطاقاته الروحية ، والعقلية ، والوجدانية ، والجسمية .
- تعليم من أجل احلال ثقافة الابداع والابتكار محل أسلوب الحفظ والذاكرة .
- تعليم من أجل العمل والسلوك والارتفاع بمستوى كفايتهما .
- تعليم قادر على أن يضطلع بالوظائف الأساسية فى التنمية الشاملة من حيث :

  * توفير الأطر الفنية والعملية والادارية الماهرة والمدربة ، التى تكفل دفع عجلة الانتاج وحركة الاستثمار والنمو التكنولوجى ، وتطوير الخدمات وتنمية ادارة المشروعات .
  * توفير وتقويم المعرفة النظرية والتطبيقية التى تمثل الدعامة الأولى للتنمية .

(٣) التعليم من أجل دعم الانتماء الوطنى والعربى والانسانى :

ان دور مصر التاريخى - ماضيا وحاضرا ومستقبلا - يتحدد فى ضوء ابعاد رئيسية ثلاثة :

الأول : بُعد وطنى ، يرتبط بتاريخ الحضارة المصرية ، وأهداف وطموحات المجتمع المصرى .

الثانى : بُعد عربى ، يرتبط بانتماء مصر للأمة العربية ، وثقافتها وقيمها وآمالها المتكاملة .

الثالث : بُعد إنسانى ، يرتبط بالتراث والثقافة الانسانية ، أخذا وعطاء .

(٤) التعليم من أجل التربية المستمرة :

ويتطلب تحقيق ذلك :

- اتساع مجال التربية والتعليم ، بحيث لا يقتصر على التعليم النظامى بصوره المختلفة ، بل يمتد ليشمل جميع المؤسسات التى يمكن أن تسهم فى توجيه أفراد المجتمع وتعليمهم وتدريبهم .
- إزالة الحواجز بين التعليم النظامى وغير النظامى ، فى ضوء نظرة عصرية شاملة للعملية التربوية ، بحيث تتاح لكل فرد الإفادة من مختلف صور التعليم المتاحة وفقا لظروفه وامكاناته الخاصة .

بنية التعليم المصرى المتطور ، وموقع التعليم الأساسى فى الهيكل التعليمى الجديد :

استنادا الى المبادىء الأربعة التى سبقت الاشارة اليها : التعليم من أجل ترسيخ الديمقراطية ، والتعليم من أجل التنمية الشاملة والعمل المنتج ، والتعليم من أجل دعم الانتماء الوطنى والقومى والانسانى ، والتعليم فى اطار التربية المستديمة ... استنادا الى هذه المبادىء ، استقام الهيكل التعليمى المتطور فى مصر الذى يشكل البنية الأساسية للسلم التعليمى الجديد ، حيث يكون التعليم الاساسى الاجبارى ، ومدته تسع سنوات ، القاعدة العريضة لهذا الهيكل . وفى خاتمة هذه المرحلة ، يوجه الطلاب — فى ضوء قدراتهم الدراسية — واستعداداتهم الذهنية ، وقابلياتهم العملية إما لحياة العمل أو الى التعليم الثانوى المتعدد الأنواع : العام ، والفنى ، والنوعى ، ومدته ثلاث سنوات . ولعل أبرز ما يتميز به الهيكل التعليمى الجديد عن الهيكل السابق — المبنى على أساس مرحلة ابتدائية مدتها ٦ سنوات ، ومرحلة اعدادية عامة مدتها ٣ سنوات ، ومرحلة ثانوية ومدتها ٣ سنوات — أن الهيكل الجديد يتكون من بنية تتابع فيها الحلقات ، ولكن يتكامل بعضها مع البعض الآخر فى نفس الوقت ، فهى بنيـة متكاملة ، على حين تمثل مراحل التعليم فى الهيكل السابق بنية مركبة من حلقات متماسكة وكل منها مشدود الى ما يسبقه من حلقات بحيث أصبحت كل مرحلة تعليمية تمهد للمرحلة التالية لها ، ولا تستطيع أى حلقة منها أن تستقل بذاتها . فمن ينهى المرحلة الابتدائية ، بحكم قصور تكوينه التعليمى والثقافى وفى غيبة الجانب العملى ، فضلا عن صغر سنه ، لا يستطيع المشاركة فى حياة العمل والتنمية ، ومن ثم لا يصلح إلا للالتحاق بمرحلة التعليم التالية ... كذلك فإن الكثرة العظمى من المنتهيين من التعليم الاعدادى — الذى هو امتداد للتعليم الابتدائى الأكاديمى والبعيد الصلة عن الحياة ، لا يصلح الا للالتحاق بالتعليم الثانوى ، ومن ثم لا يهيىء خريجيه للاندماج فى حياة العمل ، وبالمثل فان خريجى التعليم الثانوى العام فى صيغته الراهنة لا يستطيعون الا مواصلة التعليم الجامعى والعالى ... وواقع الأمر أن الفجوة ظلت كبيرة بين ما كان يأمل فيه المجتمع

من التعليم بكل مراحله ، وبين ما يمكن ان يقدمه هذا النظام التعليمى من مواطنين بالفعل ، على اعتبار أن المفهوم الحديث للتعليم أنه ليس مجرد خدمة أو حق تؤديه الدولة للمواطنين ، ولكنه أرقى ميادين الاستثمار البشرى الذى يرفع من كفاءة الفرد ويزيد من الانتاج .

وأما فى بنية الهيكل التعليمى الجديد ، فالتعليم الأساسى الموحد لجميع أبناء الامة ، ذكورا واناثا ، الممتد فى صلب هذا الهيكل تسع سنوات — من السادسة حتى الخامسة عشر — يشكل قاعدته التى يرتكز عليها ، وبمفهومه ومحتواه التعليمى والتربوى ، يمثل مرحلة تعليمية يمكن أن تستقل بذاتها تعليميا وتربويا إذ تمكن المنتهين منها إما لحياة العمل أو لمواصلة التعليم فى المرحلة التالية كما أشرنا .

مفهوم التعليم الأساسى كما أخذت به مصر :

١ — إن مفهوم التعليم الاساسى ، كما أخذت به مصر — فى إطار ظروفها الاجتماعية والاقتصادية ، تعليم موحد ، ومدته تسع سنوات لجميع أبناء الامة ذكورا واناثا — فى الريف والحضر على السواء ، مما يؤكد مبدأ الديمقراطية وتكافؤ الفرص فى التعليم بين أبناء الشعب .

٢ — واضافة الى ذلك ، فإنه تعليم مفتوح القنوات ، يمكن التلاميذ بكافة صيغه واشكاله أن يؤدى الى المراحل التالية من التعليم ، ولكن مرحلة التعليم الأساسى فى حد ذاتها تعتبر مرحلة منتهية بالنسبة لبعض الأبناء والبنات طبقا لاستعداداتهم وقدراتهم وقابلياتهم العملية .

٣ — كذلك فإن التعليم الاساسى ، بصيغته المصرية — يستهدف

تحقيق النمو المتكامل للتلميذ من خلال تسليحه بأساسيات المواطنة الواعية المنتجة من قيم دينية ، وسلوكية ، ووطنية ، ومعارف واتجاهات وخبرات عملية ، وبذلك يحسم التعليم الأساسي قضية العلاقة بين التعليم والعمل المنتج منذ المراحل الأولى من التعليم ، اذ يهيئ الفتيان والفتيات للمشاركة في التنمية بعد تخرجهم بعد تدريب مكثف قصير، وذلك من خلال الممارسات والتدريبات العملية التي يتضمنها محتوى التعليم الأساسي ، والتي تتنوع طبقا لظروف البيئات المختلفة ، الزراعية منها أو الصناعية أو الحضرية أو الصحراوية ، وبذلك يساعد التعليم الأساسي على تحقيق التوافق الاجتماعي بين الفرد وبيئته الاجتماعية .

٤ — وفضلا عن ذلك ، فان التعليم الأساسي — كما أخذت به مصر — وظيفي في فلسفته ، أى أنه يرتبط عضويا بحياة الناشئين وواقع بيئاتهم بشكل يوثق العلاقة بين ما يدرسه التلميذ في المدرسة ، وما يحيط به من مناشط في بيئته الخارجية ، بحيث تكون البيئة الخارجية ومصادر الانتاج والثروة فيها هي مصدر المعرفة ومجال البحث والدرس والعمل والنشاط وميدان تطبيق الخبرة المدرسية مما يساعد على غرس انتماء التلميذ لمجتمعه وأرضه .

ومن المعروف من وجهة النظر النفسية التربوية ، أن الانتماء المتعمق نحو الجزء هو الخطوة الأولى والطبيعية نحو توليد الشعور بالانتماء نحو الكل . فانتماء الطفل الى بيئته المحلية يؤدى بدوره الى انتمائه الوطني ثم انتمائه القومي والانساني . . .

٥ — ثم إن التعليم الأساسي بفلسفته ووظيفته ، يؤكد الاهتمام بالناحية التطبيقية ، فهو تعليم يزاوج بين البعدين النظري العملي ، والتطبيقي العملي في

صيغة تعليمية واحــدة ، مما يؤكد مبدأ وحدة المعرفة والخبرةالانسانية٠

٦ - والتعليم الأساسى ، بجانب ذلك ، يحفز التلاميذ على أن يتدربوا عـلى استخدام ما يكتسبون من معارف ، وخبرات ، ومهـــــــارات ، فى معالجة ما يقابلهم من مشكلات فردية او جماعية ٠

ومن هنا ، فان التعليم الاساسى - كما اخذت بـه مصر - يطبـع شخصية المتعلمين الصغار بطابع الايجابية فى التفكير والعمل ، والابتكارية من خلال تشجيع نشاطهم الابتكارى فى مجالات الانتاج التى يتدربون عليهـا وفى الأنشـطة التى يمارسونها ٠

الافادة من التجارب المصرية السابقة والحالية فى تجربة التعليم الأساسى الحالية :

وإذ نحن نتحدث عن مفهوم التعليم الاساسى كما اخذت به مصر حاليا ، فتجدر الاشارة الى أنه كانت ثمة محاولات جادة فى الفكر التربوى المصرى منـــذ العشرينات حتى الستينات ، لمزج التعليم بالعمل ، واتخاذ المحيط البيئـــى معملا للدراسة والتطبيق ، متمثلة فى بعض الصيغ التعليمية غير النمطية مثل : مدارس الحقول ، والمدارس الريفية كما تمثلها مدرسة قرية المنايل الريفيـــة ثم المدارس الابتدائية الراقية ، ثم مدارس الوحدات المجمعة ، ثم تجربـــة الاعدادية العملية ، والاعدادية الحديثة ذات المجالات العملية ٠٠٠ وقـد ظلت هذه التجارب هامشية حيث وجدت هياكل تعليمية مستقرة ، ولم تندمـــج فيها لتصبح جزءا منها ٠٠٠ ومن ثم تلاشت وانتهت ٠

ومع ذلك ، فإن هذه التجارب السابقة امكن الافادة منها فى التخطيـــط للتجربة المصرية الحالية فى مجال التعليم الأساسى ، وعلى سبيل المثـــال :

- فانه فى مدارس الحقول أو المكاتب التى وجدت فى اطار التعليم الالزامى عام ١٩٢٥ ، كانت مناهجها الدراسية تجمع بين المواد النظريـــة والعملية ، ولقد جاء فى مذكرة انشائها :

" جرت العادة أن تشغل الدروس المكتبية جميع ساعات الدروس اليومية ، أما الآن فانه لا بد من تقسيم الوقت تقسيما يحرر التلميـــذ من الأمية كما يمكنه من متابعة الزراعة أو شىء من الصناعات ، ولذلك رأينا أن يكون حظ المكتب نصف اليوم فقط ... أما النصف الآخـــر من اليوم فان التلاميذ يتدربون فيه بالحقول الزراعية ومؤسسات الأعمـــال اليدويـــة ... " .

وليس شك فى أن خروج الفتيان والفتيات بمدارس التعليم الأساسى الى الحقول فى البيئات الريفية فى مواسم الحصاد وجنى القطن ومقاومـــة الآفات وغير ذلك ... ، بعد دراستهم العملية النظرية فى هـــذه الأنشطة ، يطبع الدراسة بطابع تطبيقى ويجعل من التعليم الأساسى تعليما وظيفيا بالفعل ، ويمكّن المتعلمين الصغار من المشاركة فـــى حياة العمل والانتاج .

- كذلك ، فإن المدارس الريفية التى بدأت بانشاء مدرسة قرية المنايـــل عام ١٩٣٨ تفيد فى تجربتنا الحالية فى مدارس التعليم الأساسى فى بعـــض النواحـــى . فقد جاء فى مذكرة انشائها أن :

" الهدف منها ترغيب النشء فى العمل وطلب الرزق من خيرات الأرض فى القرى ومن عمل اليدين فى المصانع فى المدن ، وبذلك يستكمل النشء ثقافتهم فى حدود بيئاتهم ... " .

وكان العمل فيها يسير على نظام اليوم الكامل حيث يقضى التلاميـــذ

والتلميذات نصفه داخل الفصول والنصف الثانى فى المدرسة أو ورشها المختلفة ، وعنيت المدرسة بتعليم النسيج والسجاد والكليم والجلود والصناعات الريفية ، بجانب النواحى الزراعية ... ولم يكن عمل المدرسة مقصورا على تعليم الصغار ، وانما شمل الكبار ، وأولياء أمور التلاميذ أيضا ، فكانت بحق مدرسة المجتمع .

إن توفير الأماكن المناسبة ، والأدوات ، والخامات ، والربط الحقيقى بين التعليم ، والعمل ، والبيئة ، والعمل فى اطار اليوم المدرسى الكامل شروط أساسية ومبدئية لنجاح تجربتنا الحالية فى التعليم الأساسى . كما أن لمدارس التعليم الأساسى دورا يمكن أن تقوم به فى تعليم الكبار والصغار معا ، ومن هنا ترفع الحواجز بين التعليم النظامى ، وغير النظامى .

– كذلك ظهرت تجربة المدارس الابتدائية الراقية فى عام ١٩٥٣ ، وكان الهدف منها تزويد من يواصلون تعليمهم الى ما بعد التعليم الالزامى فى المدارس الابتدائية بقدر من الثقافة العامة مع اعدادهم اعدادا عمليا للحياة وفقا لاحتياجات البيئة ، فكانت ذات صبغة ريفية فى القرى ، وذات صبغة صناعية وتجارية فى المدن بالنسبة للبنين ، وذات صبغة نسوية أو مهنية فى المدن والقرى على السواء بالنسبة للبنات .... هذه المدارس الابتدائية الراقية ، سرعان ما تحولت الى نظام المدارس الاعدادية العملية التى تحققت فكرتها عام ١٩٥٧ (وكانت مدة الدراسة بها ٣ سنوات بعد الانتهاء من المرحلة الابتدائية الالزامية ذات الست سنوات) ، وكانت تعنى باعداد الفتيان والفتيات ثقافيا واجتماعيا وعمليا اعدادا يلائم البيئة ، ويمكن التلاميذ من العمل فى المجالات العملية المختلفة ، بعد اكسابهم الخبرات اللازمة ... وكانت هذه المدارس تسير وفق اليوم الكامل ، ويقدم لتلاميذها وجبة غذائية يوميا بالمجان .

إن هذه التجربة أكدت على ضرورة أن يكون التعليم الأساسي في جانبه العملى والتطبيقى مرنا وذات صبغة بيئية ، وبحيث يهيئ خريجى هذه المدارس لحياة العمل بعد تدريب قصير ، بما يؤكد ضرورة الأخذ بنظام اليوم الكامل في مدارس التعليم الأساسي · لاتاحة الفرصة لأنواع مختلفة من الأنشطة وهنا تجدر الاشارة الى أن مدرسة التعليم الأساسي في الريف ، تستهدف مشاركة الصغار — خلال الدراسة — في الانتاج الزراعى ، مع الربط بين العمل الذهنى والعمل اليدوى ·

هذا ، واذ نحن بصدد الاشارة الى التجارب المصرية في مجال التعليم الأساسي ، فمن الضرورى أن نشير أيضا الى تجربة التعليم الأساسي التي ظهرت في عام ١٩٧١ ممثلة في المدرسة التجريبية الموحدة ذات الثمان صفوف بمدينة نصر (احدى ضواحي القاهرة) ، حيث تتوحد فيها المرحلتان الابتدائية والاعدادية في مرحلة واحدة مدتها ٨ سنوات ، وهى مدرسة بوليتكنيكية (متعددة التقنيات) ترتبط فيها الثقافتان النظرية والتطبيقية التكنيكية بحيث يحدث بينهما تكامل تام ، وهى ليست مدرسة فنية بل تكسب التلاميذ مجموعة من المهارات الأساسية اليدوية والتطبيقية اللازمة لكل مواطن في حياته اليومية ·

ولعل في تجربة مدرسة مدينة نصر كصيغة من صيغ التعليم الأساسي مايؤكد ، ضرورة تحقيق مبدأ التكامل بين النواحي العملية والنظرية ، والجوانب التطبيقية العملية ، فما يكتسبه التلميذ من مهارات عملية في مجالات الزراعة والصناعة والتجارة وغيرها ، يقوم أساسا على معارف ومفاهيم علمية يدرسها التلميذ في المواد الثقافية ·

تطبيق التعليم الأساسى فى مصر :

انطلاقا من المبادئ العامة للتعليم الأساسى ، وفى ظل المفهوم ، والصيغة المصرية التى رسمها خبراء مصر لأبعاد هذا التعليم ، كما سبقت الاشارة اليها ، بما يحقق الوفاء بمتطلبات مجتمعنا المصرى فى عصر انطلاقة الحضارى ... بدأت مصر تجربة التعليم الأساسى فى العام الدراسى ١٩٧٨/٧٧ ، حيث أعلن السيد الدكتور وزير التعليم فى خطابه الذى القاه أمام مؤتمر اليونسكو لوزراء التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى البلاد العربية ، الذى انعقد فى " أبو ظبى " أنه :

" على طريق التطوير فى بنى التعليم ومحتواه ، قررت الوزارة تجريب نظام التعليم الأساسى فى بعض المدارس الابتدائية والاعدادية ، نظرا لما يحققه من أوضاع أفضل فى مجال إعداد أطفالنا للمواطنة المنتجة ، فضلا عن تأثيره الكبير فى ربط التعليم بالمجتمع ، بحيث يؤثر ويتأثر به تطويراً وتحديثاً وارتقاءً ، كما أنه يعمل على تعميق ارتباط الطفل بأرضه ووطنه ، من خلال تدريبه على الصناعات القائمة فى بيئته ، وجعل البيئة ومواقف الحياة محور المناهج الدراسية وأنشطتها " (١) .

وفى هذا الصدد ، تتفق سياسة مصر فى الأخذ بالتعليم الأساسى مع توصية مؤتمر اليونسكو لوزراء التعليم الأفارقة المنعقد فى لاجوس ١٩٧٦ ، والذى يحث الدول الافريقية على أن تحدد بوضوح سياستها فى التعليم الأساسى .

---

(١) خطاب السيد وزير التعليم أمام مؤتمر اليونسكو لوزارة التربية والوزراء المسئولين عن التخطيط الاقتصادى فى البلاد العربية — أبو ظبى — نوفمبر ١٩٧٧ .

كذلك ، فإن نظام التعليم الأساسي بما يشمل المرحلتين الابتدائية والاعدادية معا يجى تنفيذا لتوصية المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا فى مصر فى دورته الثالثة (١) بمد فترة الالزام حتى نهاية المرحلة الاعدادية لعدة اعتبارات منها :

— أن فترة التعليم الالزامى فى نطاق المرحلة الابتدائية (٦ سنوات) لم تعد تكف لتزويد التلميذ بالحد الأدنى من أساسيات المعارف والمهارات ، والسلوكيات التى تبنى شخصيته وتعبر عن ذاته وتشبع متطلبات العقل ، واليد ، والقلب ، بشكل متوازن ٠

— وأن فترة الالزام بسنواتها الست ومحتواها التعليمى ، لم تعد كافية لاعداد مواطن يمكنه أن ينخرط فى حياة العمل والنشاط فى مجتمعه ٠

— وأن مرحلة التعليم الالزامى ذى السنوات الست ، تعتبر منتهية بالنسبة لكثير من أبناء الشعب الذين تحول ظروفهم دون مواصلة تعليمهم فى المراحل التالية ونسبة من هؤلاء الصغار يرتدون الى الأمية ويصبحون عبئا على الدولة ، وتلتزم باعادة مكافحة أميتهم ٠

ومن هنا قررت الدولة مد فترة الالزام الى سن الخامسة عشر ، أى ما يشمل المرحلتين الابتدائية والاعدادية وبصيغة تعليم أساسى ينبغى توفيره لجميع الذين يبلغون سن السادسة وعلى مدى تسع سنوات دراسية ٠

---

(١) رئاسة الجمهورية ، المجالس القومية المتخصصة :
تقرير المجلس القومى للتعليم والبحث العلمى والتكنولوجيا — الدورة الثالثة ، أكتوبر ٧٥ — يوليو ١٩٧٦ ٠

والحق أن هذا القرار ذو مغزى حضارى ودستورى ، فهو ينبثق من مسئولية المرحلة الحالية التى يجتازها مجتمعنا ، ونحن على أعتاب انطلاقة حضارية جديدة تهدف الى تعميق الديمقراطية ، وتأكيد أسباب الأمن والرخاء لكافة أبناء الشعب من خلال العمل المنتج ، كما أننا نعيش عصرا تقاس فيه مستويات الأمم وتقدمها ليس بدخول أفرادها وحسب ، وانما بمعايير أخرى ، يأتى فى مقدمتها فترة التعليم الالزامى الذى يتوفر لهؤلاء الأفراد انطلاقا من أن التعليم هو المدخل الأصيل لاعداد الانسان ، ومن ثم فهو المدخل الحقيقى لاحداث التنمية الاجتماعية والاقتصادية ، وتقدم المجتمعات ٠

هذا من جهة ، ومن جهة أخرى ، يجئ هذا القرار بمد فترة الالزام الى تسع سنوات — متضمنا فى القانون الجديد للتعليم ما قبل الجامعى — تطبيقا لمبدأ أساسى من مبادئ دستورنا المصرى الذى ينص على أن التعليم حق تكفله الدولة ، وهو الزامى فى المرحلة الابتدائية ، وتعمل الدولة على مد الالزام الى مراحل أخرى ٠

بدء التجريب :

وفى ضوء ما تقدم ، وفى اطار المفهوم المصرى للتعليم الأساسى ، الممتد تسع سنوات ، بدأت وزارة التربية والتعليم المصرية ، تجريب نظام التعليم الأساسى فى نحو ١٥٠ مدرسة بالمرحلتين الابتدائية والاعدادية فى العام الدراسى ١٩٧٨/٧٧ ، وتمثل ذلك فى تطبيع المواد الدراسية الثقافية بالطابع العملى ، وادخال بعض الأنشطة والتدريبات العملية بدءا من الصف الخامس الابتدائى ، بقصد ربط التعليم ببيئة الطفل ومشكلاتها وبالعمل المنتج ٠ واستمر تطبيق التجربة فى بيئات متنوعة وتزايدت أعداد مدارس التجربة باطراد حتى بلغت نحو ٦٨٠ مدرسة ابتدائية واعدادية فى العام الدراسى ١٩٨١/٨٠ ٠

وإذ اطمأن المسئولون عن التعليم الى النتائج التى أسفرت عنها التجربة فى الواقع التطبيقى من خلال متابعتها وتقويمها ، فقد تقرر تعميم نظام التعليم الأساسى فى المدارس الابتدائية والاعدادية الحالية على اعتبار أنه تعليم الزامى ينتظم فيه جميع أبناء الشعب لمدة تسع سنوات دراسية متصلة ومتكاملة ، وعلى اعتبار أن التعليم الابتدائى بصفوفه الست ، ومدارسه القائمة حاليا ، يمثل الحلقة الأولى من التعليم الأساسى ، بينما يمثل التعليم الاعدادى بصفوفه الثلاثة ومدارسة القائمة الحلقة الثانية من التعليم الأساسى .

متطلبات التطبيق وكيف تواجهها مصر ؟

(١) فيما يخص التوعية بمفهوم التعليم الأساسى وتطبيقاته :

إن إدخال أى تطوير تعليمى جديد فى مجتمع ما ، يقتضى بالضرورة تهيئة أذهان المشتغلين بالتعليم على كافة المستويات — لهذا النظام ، وتقبله ، ولما كان التعليم الأساسى يمثل فكرا تربويا جديدا فى مجال اعداد الأطفال للمواطنة الواعية المنتجة ، فقد تطلب عقد ندوات للمعنيين بهذا التعليم على المستوى المركزى بالقاهرة والاسكندرية ، وكذلك على المستويات المحلية فى نقابات المعلمين والمديريات التعليمية ... وذلك بغية توضيح مفاهيم التعليم الأساسى وكيفية تطبيقه ، ومتطلبات التطبيق من مقررات دراسية ، وأجهزة وأدوات ، وورش بسيطة ومعامل ، وتدريب للمعلمين القائمين بتطبيقه .. الخ .

ومن جهة أخرى ، عنيت وزارة التربية والتعليم بالتعاون مع المركز القومى للبحوث التربوية ، باعداد بعض الكتيبات التى تعالج التعليم الأساسى وتطبيقاته ممثلة فى عدة نماذج لبعض الدول النامية فى آسيا وأفريقية وأمريكا اللاتينية ، بغية القاء مزيد من الضوء على هذا التعليم .

ثانيا - فيما يخص خطة الدراسة والمناهج :

تعد خطة الدراسة - كما هو معروف - صورة مركزة ، واطارا محددا للعمل المدرسى من حيث : عدد ساعات الدراسة ، ومجموعات المقررات الدراسية ، اى المجالات التعليمية المختلفة التى تشغلها ساعات الخطة .

اما المناهج ، فتشمل أساسا محتوى المقررات الدراسية ، وطرق معالجتها والأنشطة التعليمية المصاحبة لها والحرة على السواء ، وسائر الأدوات التى تتوسل بها المدرسة لبلوغ أهداف التعليم ، المشتقة أصلا من أهداف المجتمع الذى تخدمه ، ومقوماته الاجتماعية ، والثقافية ، والاقتصادية ، والسياسية .

وعند تخطيط المقررات الدراسية لمرحلة التعليم الأساسى - بمفهومه الذى أخذت به مصر - روعيت الاعتبارات الآتية :

(١) النظرة المتكاملة للتلميذ ، وتربيته تربية شاملة ، ومتوازنة ، بحيث لا يطغى جانب منها على آخر . ومن ثم ، ينتظم اعداد التلميذ فى مرحلة التعليم الأساسى الجوانب الموضحة بعد ، وبأوزان مناسبة فى الخطة الدراسية ، وتلك الجوانب هى :

أ - الجانب الروحى والقيمى : وذلك من خلال شمول المقررات الدراسية

من الأساسيات ، ما يدعم ترسيخ القيم الدينية والخلقية ، والوطنية ، والسلوكية ، إذ أن هذه العناصر ، تعتبر من منظور التربية المصرية ، مقوما هاما فى بناء شخصية التلميذ ، وتكوين اتجاهاته السليمة ،وباعتبارها طاقات تدفع الانسان فى طريق الحق والخير ، وتقوى من عاطفة انتماء التلميذ لبيئته ، ووطنه ، والأسرة الإنسانية الكبرى .

ب ـ الجانب العلمى : إستناداً إلى أن المجتمع المصرى يؤمن ، بالتلازم بين العلم والإيمان ، وبين الإصالة والمعاصرة ، ويتحقق ذلك من خلال شمول المقررات الدراسية بما يزود التلميذ بالقدر المناسب من الرياضيات والعلوم وتطبيقاتها المعملية ، وما يرتبط بذلك من بث وتنمية الاتجاه العلمى عند التلاميذ باعتبار العلم وتطبيقاته أداة أساسية لتطوير مختلف نواحى حياة المجتمع المصرى فى عصر العلم والتكنولوجيا .

حـ ـ الجانب الصحى والبدنى : وذلك من خلال شمول الدراسة :

- موضوعات يتعرف من خلالها على أجهزة جسمه المختلفة، وكيف تعمل ، وشروط الغذاء الصحى اللازم لصحة الجسم من الناحيتين الكمية والكيفية ، مع دراسة التلميذ لمختلف الكائنات الحية ، وبخاصة الميكروبات والطفيليات النافع منها والضار بغية التعرف على طرق الوقاية منها والحد من أضرارها بصحة الانسان ، كما تتضمن مقررات التربية الصحية منبثة فى الدراسات العلمية ودراسة الماء والهواء وجميع الموجودات من حول التلميذ ، وسبل وقاية هذه المواد من الاهدار والتلوث .
- ممارسات رياضية بما يحقق اللياقة البدنية للتلميذ .
- تزويد الأطفال بوجبة غذائية بالمجان أثناء اليوم الدراسى .

(وتغطى التغذية حاليا أكثر من ٥٠ ٪ من مجموع تلاميذ الحلقتين الأولى والثانية من التعليم الأساسى (المرحلتين الابتدائية والاعدادية) ، والبالغ عددهم ٥,٧٥٣,٠٠٠ تلميذا وتلميذة تقريبا .

د — الجانب الاجتماعى ، ونعنى به : مهارات وخبرات الاتصال ، وذلك من خلال شمول المقررات :

- دروس اللغة القومية التى تزيد أهميتها فى الصفوف الأولى من التعليم الأساسى عن ٣٠ ٪ من مجموع ساعات الخطة ، تمكينا للأطفال من اتقان مهارات القراءة ، والكتابة ، والتعبير .
- مقررات بقدر مناسب فى لغة أجنبية واحدة ، يدرسها التلاميذ فى الصفوف الثلاثة الأخيرة من التعليم الأساسى — قد تكون الانجليزية أو الفرنسية بحسب ظروف البيئات .
- الدراسات البيئية والاجتماعية كما تتمثل فى دروس المشاهدات البيئية ، ومقررات التاريخ ، والجغرافيا ، والتربية الوطنية ، بما يسهم فى تنمية الحس الاجتماعى للتلميذ وتمكينه من التعامل مع المجتمع ومؤسساته بكفاءة ، واسهامه فى حل مشكلات بيئته بقدر ما تسمح به طاقاته ، مع وصله بوطنه ، والعالم الخارجى تأكيدا لانفتاح مصر اقتصاديا وسياسيا على العالم الخارجى ، من خلال المام التلميذ بعلاقات مصر بالعالم ، وبالمنظمات الدولية والاقليمية ودور مصر الايجابى فيها .

هـ — جانب خبرات العمل المنتج : على اعتبار أن العمل الانسانى هو مصدر عيش الانسان ، وبوصفه سبيلا لا محيص عنه لصنع التقدم والرخاء فضلا عن كون العمل مختبرا للأفكار ومنبعا للمعارف ، ويتحقق ذلك من خلال شمول المقررات الدراسية مجالات عملية تتفق وظروف البيئات المحلية ومقتضيات تنميتها ، وتنفذ بدءا من الصف الخامس حتى الصف التاسع فى مجالات رئيسية أربعة ، تتدرج فى مستوياتها وتتنوع بتنوع البيئات ، وهذه المجالات هى : المجال الزراعى ، والمجال التجارى ، والمجال الصناعى ، ومجال الاقتصاد المنزلى ، وتتراوح

نسبة ساعات العمل المخصصة لهذه المجالات فى الخطة الدراسية من ١٢ ٪ ، ١٥ ٪ من مجموع ساعات الخطة ٠٠٠ ، وقد روعى فى صياغتها الارتباط والتنسيق بين ما يدرسه التلميذ فى المواد الدراسية الأكاديمية وبين التطبيقات والممارسات فى المجالات العملية ، كما روعى فى اعداد مقررات هذه المجالات تهيئة الفرص أمام التلاميذ لاكتساب مهارات وخبرات العمل القابلة للاستخدام والتوظيف فى مواقف الحياة ، ودون أن تكون ذات طابع حرفى ، تأكيدا للمفهوم المصرى للتعليم الأساسى من حيث أنه ليس تعليما حرفيا أو مهنيا ، ولكنه يمكن من الكشف عن ميول التلاميذ ومهاراتهم وقدراتهم الخاصة وتنميتها مما يساعد فى خاتمة مرحلة التعليم الأساسى على توجيههم بعد تخرجهم إما الى حياة العمل أو الى مواصلة دراستهم فى المرحلة التالية من السلم التعليمى ٠

(و) الجانب الفنى والترويحى : ويتحقق ذلك من شمول الخطة الدراسية على مجالات التربية الفنية ، والتربية الموسيقية ، والتربية المسرحية ٠٠٠

(٢) كذلك روعى عند تخطيط المقررات الدراسية ، لمرحلة التعليم الأساسى ، بصيغته المصرية ، الافادة من تجارب غيرنا من البلاد وخاصة النامية منها ؛ وقد تحقق ذلك من خلال الزيارات والدراسات المقارنة التى قام بها المسئولون عن تخطيط التعليم الأساسى فى مصر ، فيما يخص اتجاهات هذا التعليم وخططه ومقرراته الدراسية فى بعض البلدان ، واستعانوا فى ذلك على وجه خاص بمنشورات اليونسكو عن التعليم الأساسى فى بعض أقطار العالم الثالث ٠

هذا ، ولعله من المفيد أن نسجل هنا بايجاز شديد الخطوات التى اتبعت فى بناء مناهج التعليم الأساسى فى مصر :

أ) إذا كانت مرحلة التعليم الأساسى تعنى أنها تشمل المرحلتين

الابتدائية والاعدادية معا ، فقد كان هذا يعنى بالضرورة اعادة النظر أولا فى المناهج المقررة بهاتين المرحلتين وصياغتها صياغة جديدة تتفق مع دمج المرحلتين معا فى مرحلة واحدة متصلة تشكل قاعدة هيكل التعليم الجديد ، وتأخذ فى الاعتبار مبادىء التعليم الأساسى ، ومرتكزات مناهجه التى سبقت الاشارة اليها .

ب) وضع الأهداف الاجرائية التى ينبغى تحقيقها من خلال أساسيات القيم ، والمعارف ، والخبرات ، والمهارات ، التى تحتويها مقررات التعليم الأساسى فى صيغته المصرية .

وقد شملت هذه الأهداف جوانب ثلاثة ، هى :

ـ الجوانب المعرفية : ويقصد بها : ماذا ينبغى للتلميذ أن يلم به ويعرفه فى مجالات المقررات الدراسية المختلفة ، صفا صفا ، والمستوى الذى يجب أن يبلغه فى خاتمة المرحلة .

ـ الجوانب المهارية : ويقصد بها : مجموعة المهارات التى يكتسبها التلميذ من خلال ممارساته العملية والتدريبية فى مجالات المواد الثقافية ، ومقررات التدريبات العملية .

ـ مجموعة الاتجاهات ، والميول ، والقيم : التى يجب أن يكتسبها التلميذ من خلال دراسته للمقررات الدراسية المختلفة على مدى سنوات الدراسة التسع للتعليم الأساسى .

حـ) استكشاف ووضع القدر الضرورى من أساسيات القيم والمعارف والخبرات التى ينبغى توفيرها ، بحيث تحقق الأهداف الاجرائية التى وضعت لهذه المقررات ، وبناء هذه الأساسيات بناء متدرجا يتفق مع خصائص نمو التلميذ فى المراحل العمرية المختلفة .

ثالثا - التجهيزات والأدوات والخامات :

إذا كانت المعدات والتجهيزات والخامات من عوامل فاعلية العملية التعليمية جنبا الى جنب مع المعلم والمنهج والكتاب والوسائل ، فإنها تعتبر بلا شك عصب التدريبات العملية بالتعليم الأساسى ، إذ بها دون غيرها ، يتمكن الطالب من الممارسة العملية ويتعرف على متطلباتها الى أنه يلم بخصائصها وعلى الطريقة السليمة الصحيحة لتناولها ، وصيانتها ، ويتمكن بواسطتها من التدرب على انتاج بعض الأشياء المرتبطة بحياته ، وفى خلال ذلك تترسخ فيه قيم العمل واتجاهاته ٠

من أجل ذلك ،عنيت الوزارة بتوفير التجهيزات والخامات اللازمة للدراسة العملية منذ بداية تجربة التعليم الأساسى فى العام الدراسى ١٩٧٨/٧٧ كما سبقت الاشارة حتى غطت التجربة أكثر من ٦٨٠ مدرسة ابتدائية واعدادية فى العام الدراسى ١٩٨١/٨٠ ٠

هذا ، وقد بلغت جملة ما أنفقته الوزارة فى هذا المجال حتى العام الماضى نحو ٨٨٠,٠٠٠ جنيها بخلاف ما كان يتوافر أصلا فى المدارس من أدوات وخامات ، ومن هذا المبلغ ٤٣٥,٠٠٠ جنيها للتجهيزات والباقى للخامات ٠

أما فى العام الدراسى القادم ١٩٨٢/٨١ حيث يعمم نظام التعليم الأساسى فى جميع مدارس المرحلة الابتدائية الحالية فى الصفين الخامس والسادس ويتوسع فى تجريب التنفيذ فى الصف السابع فقد وفرت الوزارة مبلغ ثلاثة ملايين من الجنيهات للتنفيذ ، منها مبلغ ٢,٢٠٠,٠٠٠ جنيها للمرحلة الأولى من المرحلة ٠

وادراكا من الوزارة لأهمية دور التجهيزات والخامات بالنسبة للتدريبات

العملية ، فقد وجهت جانبا غير قليل من المساعدات والمعونـات الخارجية لتدعيمها فى المدارس · وفى هذا الصدد بلغ ما قدمته منظمة الطفولة الدولية (اليونسيف) من مساعدات نحو مليون دولار كلها فى صورة أدوات لتدريبات النجارة ، والأعمال الزراعية ، والاقتصاد المنزلى ، وتدريس العلوم · كما بلغ ما قدمته هيئة التنمية الدولية الأمريكية ثمانية ملايين دولار عبارة عن معدات وأدوات لتدريبات الكهرباء وأعمال صيانة المنزل ، والنجارة ، والدهانات ، والصناعات الغذائية ، والألبان ، والدواجن ، والبساتين ، والاقتصاد المنزلى ، ومواد العلوم ، والمواد الاجتماعية ، والوسائل المعينة على التدريس ·

هذا ، وقد أوشكت الوزارة على الانتهاء من الاتفاق مع هـذه الهيئة على تخصيص عشرة ملايين دولار جديدة للاستمرار فى تزويـد المدارس باحتياجاتها فى العام الدراسى ١٩٨٢/٨١ ·

وكل تلك الجهود وهذه المبالغ تضاف الى ما تقدمه الهيئـات المحلية من اسهامات فى صورة عينية أو مالية اسهاما منها للتيسير عـلى المدارس للحصول على احتياجاتها ·

وأخيرا فانه تجدر الاشارة هنا الى أن بعض المصانع والمؤسسـات وبعض المدارس الفنية من صناعية وزراعية وتجارية تقدم ورشها وبعـض امكاناتها ليتدرب فيها وبها التلاميذ ويمارسون أنشطتهم العملية ·

وقد أعدت الوزارة برنامجا تدريبيا موسعا لقادة التعليم الأساسـى ومدرسيه للتدريب على استخدام كل تلك التجهيزات وصيانتها ، على كـل من المستوى المركزى ومستوى المحليات ·

رابعا – المباني المدرسية :

من الأمور المسلم بها أن مبنى المدرسة يجب أن يصمم بحيث ، يستجيب استجابة وظيفية لأهداف المرحلة التعليمية ، وأسلوب التعليم فيها ، وضروب النشاط التربوى الذى يمارس فى اطار مقرراتها ذلك لأن انشاء المباني المدرسية عامة عملية تكاملية تمتزج فيها مقتضيات الأصول الهندسية بأساليب التربية ومستوى ونوعية التعليم الى الحد الذى يعين من أقرب الطرق وأقدمها على تحقيق الأهداف المتوخاه .

وواضح من عرض أهداف التعليم الأساسى وصيغته بمفهومه المصرى ومقرراته الدراسية ، يستلزم بالضرورة توفير حجرات وورش تعليمية للتدريبات العملية فى المجال الصناعى ، والاقتصاد المنزلى ،والتجارى ، كما يحتاج المجال الزراعى الى قطعة أرض زراعية وحظائر للحيوان . واضافة الى ذلك يجب أن تتوفر المختبرات العلمية ، ومتاحف العلوم وغيرها مما تتطلبه العمليات التعليمية فى التعليم الأساسى .

واذا كان توفير هذه المرافق الأساسية يمكن أن يؤخذ فى الاعتبار عند تصميم وانشاء المدارس الجديدة للتعليم الأساسى بحيث تشمل الصفوف التسع فضلا عن الورش التعليمية والانشاءات اللازمة لممارسة المناشط العملية والتطبيقية ، ... وهذا ما تجهت اليه الوزارة بالفعل فى بناء مدارس التعليم الأساسى بالمدن الجديدة (مدينة العاشر من رمضان ، ومدينة السادات ، ومدينة ١٥ مايو .. الخ). فان التحدى الذى يواجه التعليم الأساسى فى مصر فيما يخص المباني والمرافق ، يبرز فى المباني المدرسية القائمة حاليا . فمع التوسع الكبير فى التعليم الذى شهدته مصر فى العقدين الأخيرين من هذا القرن ، وازدحام المدارس بالفصول الدراسية ، تضاءلت

المساحات والمرافق التى تخصص للأنشطة وممارسة التدريبات العملية فى كل من المدارس الابتدائية الحالية البالغ عددها ١٠,٦٠٠ مدرســة ، والمدارس الاعدادية الحاليــة البالغ عــددها ٢,٢٣٥ مدرســة ، تدريجيا تطبيق التعليم الأساسى فيها بدءا من العام الدراسى ١٩٨٢/٨١ ٠٠٠٠ وأمام هذا الموقف ، فقد طرحت عدة مقترحات تأخذ بها المدارس طبقـــا لظروفها ، كخطوة على الطريق ، أهمها :

أ) الاستعانة بمرافق المدارس الفنيــة (صناعية ٠ زراعية ٠ تجارية) المجاورة فى ممارسة تلاميذ مدارس التعليم الأساسى التدريبـات العمليـــة ٠

ب) إذا كانت المدرسة فى بيئة ريفية ، فيمكن استغلال الحقـــول المجاورة للمدرسة فى تعليم التلاميذ وتدريبهم ٠

حـ) إنشاء مجمع أو مركز تتعدد فيه الورش البسيطة للمجالات المختلفـــة ، كمركز تجمع لممارسة المهارات العملية لخدمة أكثر من مدرســـة ، ويمكن أن يكون فى نفس الوقت مركزا للتدريب المهنى للكبار ٠

د) الاستعانة بالمؤسسات القائمة فى البيئة المحلية فى تنفيـــذ مقررات بعض التدريبات العملية من مزارع ، ومحطات دواجــن ، ومصانع ، وورش ، ومشاغل ، وبنوك ، ومكاتب بريــد وجمعيـات تعاونية ٠٠٠ الخ ٠

هـ) استخدام الفصول الدراسية ذاتها لممارسة بعض التدريبات العمليــة التى لا تحتاج الى ورش أو معامل خاصة ، ومن أمثلة ذلـك : أشغال الابرة — انتاج بعض التحف ولعب الأطفال من الخامـات المحلية — أشغال التريكو اليدوى — تفصيل الملابس فى مجــال الاقتصاد المنزلى — بعض الوصلات الكهربائية وغيرها فى المجـال الصناعى ، وكذلك فان غرف الدراسة يمكن أن تستوعب معظـــم

مقررات المجال التجارى . كما يمكن أن تستوعب عمليات اصلاح مرافق المدرسة بعض مقررات المجال الصناعى .

و) استخدام الحقائب المعملية والمختبرات البسيطة المتحركة فى الممارسات التطبيقية فى مجال العلوم بالمدارس التى تخلو من المعامل .

ز) استثمار بعض المساحات الشاغرة فى بعض المدارس فى انشاء بعض الورش البسيطة ، على أن يراعى الاقتصاد التام فى اقامتها (فواصل وأكشاك) مع وفائها بمتطلبات الممارسات العملية .

هذا ، ونود هنا أن نشير الى أن الدولة قد رصدت نحو سبعمائة مليون جنيه لاستثمارات المبانى المدرسية (على مدى خمس سنوات) لتطوير المبانى الحالية ، وانشاء المدارس الجديدة فى كافة المراحل التعليمية ، كما تقرر إنشاء " صندوق للتعليم " على مستوى كل محافظة تخصص موارده لتمويل التعليم ، وأن يتحمل أولياء الأمور بعض المشاركة المالية فى سبيل انشاء بعض المبانى للأنشطة التربوية مع الاستمرار فى تشجيع الجهود الذاتية لانشاء المدارس وتجهيزها .

ومما تجدر الاشارة اليه ، أنه قد تم الاتفاق بين الوزارة وهيئة المعونة الأمريكية ، على رصد مبلغ ٧٥ مليون دولار تخصص لمبانى وورش التعليم الأساسى خلال السنوات الخمس القادمة ابتداء من العام الدراسى ١٩٨٢/٨١ .

خامسا - فيما يخص المعلم :

إذا كان المعلم - إعدادا وتدريبا - هو بحق ركيزة العملية التربوية والتعليمية ، فإن أهمية دوره تبرز بدرجة ملحة في عصور تطوير التعليم وتحديثه ، فالمعلم هو دعامة الاصلاح التعليمي ، ومعاهد وكليات إعداد المعلمين هي في الواقع نقط الارتكاز في كل حركة تطوير بعيد المدى .. ذلك لأن فلسفة التعليم ، والخطط الدراسية ، والمناهج ، والكتب ، والأدوات ، والوسائل التعليمية ، والمباني الدراسية بلغت ما بلغت من الأهمية ، فان فاعليتها في نهاية الأمر ترجع الى المعلم وتتوقف عليه ، بل ان توفر المعلم الكفء يعوض في كثير من الأحيان ما قد يكون موجودا من النقص في هذه العناصر .

والتعليم الأساسي الذي يضم ستة صفوف تقابل - (مرحلة الطفولة) - وثلاثة صفوف - (تقابل مرحلة المراهقة الأولى) - يتطلب نوعية متميزة من المعلمين ، يخطط لاعدادها في كليات التربية الجامعية ، كشعبة خاصة لهذا النوع من التعليم بما يساعد على تحقيق فلسفته ، وأهدافه ، ومناهجه ، وهذا هو الوضع الأمثل . ولكن إلى أن تتوفر لوزارة التربية والتعليم الأعداد الكافية من المدرسين المؤهلين تأهيلا تربويا عاليا ، للتدريس بمرحلة التعليم الأساسي ، تتولى دور المعلمين والمعلمات إعداد معلمي الصفوف الأولى من مرحلة التعليم وتزويدهم بالثقافة العلمية ، والمهنية ، والخبرات ، والمهارات اللازمة وتعتبر هذه الدور في نفس الوقت مدخلا من مداخل كليات التربية ، تتاح لخريجيها فرصة الالتحاق بهذه الكليات ، كما تعتبر مراكز للدراسات والتجريب التربوي في مجال التعليم الأساسي بالتعاون مع كليات التربية في المحافظات(١) .

(١) مشروع قانون في شأن تنظيم التعليم قبل الجامعي ، ١٩٨١ - الباب الخامس (مادة ٤٧) .

أما فى الحلقة الثانية من التعليم الأساسى (فى الصفوف الثلاثة الأخيرة) فيستمر الوضع الحالى حيث قيام حملة المؤهلات العليا التربوية بالتدريس فى هذه الصفوف ، مع الاستعانة بحملة دبلومات الثانوية الفنية — الحاصلين على دراسات تكميلية تربوية — لتدريس التدريبات العملية ..

هذا وتتجه لجان تطوير التعليم — فيما يخص إعداد معلم التعليم الأساسى الى الأخذ بما يأتى :

(١) ضرورة توحيد مصدر اعداد المعلم مع اختلاف مواقع عمله ، سواء فى مرحلة التعليم الأساسى ، أو التعليم الثانوى العام أوالثانوى الفنى ، وذلك بأن يُعدّ هؤلاء جميعا على مستوى جامعى تربوى .

(٢) الحد الأدنى لاعداد وتأهيل معلم التعليم الأساسى — بحلقتيه — هو الحصول على درجة البكالوريوس من كليات التربية تحت مظلة الجامعات .

(٣) لا مجال لأى ازدواج فى نوعية المعلم بمرحلة التعليم الأساسى ، فلا يكون ثمة معلم للمواد الثقافية وآخر للمواد العملية المهنية ، وانما هو معلم واحد يعد فى كليات التربية وفق نظام جديد ، يجمع بين الإعداد الأكاديمى ، والإعداد العملى ، والإعداد المهنى .

(٤) يمكن أن يتم إعداد معلم التعليم الأساسى مشاركة بين كليات التربية والكليات الجامعية العملية ، بحيث يتخصص المعلم — تحت الإعداد — فى مجموعة من المجالات العملية والفنية مما تختاره ، وينتظر فى نفس الوقت أن يسند اليه تدريسها فى مرحلة التعليم الأساسى .

(٥) يقترح أن تشارك كليات التربية منذ الآن فى الاشراف على إعداد معلم الحلقة الأولى من التعليم الأساسى بدور المعلمين والمعلمات ، وذلك عن طريق ربط كل دار أو أكثر من هذه الدور بكلية التربية التى تقع فى دائرتها ، على أن يكون بكليات التربية دور فى توجيه معلميها ، وفى إعداد الكتب ، والتربية العملية ، ونظم التقويم ، وعلى أن يشارك أساتذة الكليات بتدريس بعض موضوعات المنهج وخاصة فى الصفوف النهائية بهذه الدور .

(٦) يقترح كذلك أن تقبل دور المعلمين والمعلمات الحاصلين على دبلوم المدارس الثانوية (زراعى — صناعى — تجارى) للدراسة بها لمدة عامين يناظران الصفين الرابع والخامس الحاليين ، لاعدادهم لتدريس التدريبات العملية بالحلقة الأولى من مرحلة التعليم الأساسى .

(٧) البدء بتطبيق مشروع رفع مستوى تأهيل المعلمين الحاليين بالتعليم الابتدائى وعددهم ١٤٠ ألف معلم الى المستوى الجامعى ، واعدادهم للعمل بمرحلة التعليم الأساسى ، مع الاستفادة بكل الامكانات المتاحة فى كليات التربية ، وكذلك امكانات مراكز التدريب ودور المعلمين والمعلمات فى تطبيق المشروع الذى قدر لتنفيذه عشر سنوات .

(٨) تدريب جميع المعلمين العاملين حاليا فى مرحلة التعليم الأساسى ، على مستوى المحليات ، وعلى مستوى مجموعات المدارس المتجاورة ، على كيفية الربط بين الجوانب الأكاديمية ، والجوانب التطبيقية فى المواد الثقافية ، وبين مجالات المواد الثقافية والتدريبات العملية بما يحقق وظيفية هذه المواد جميعها فى خدمة

التعليم الأساسى فلسفة ، وفكرا ، واتجاها ، وتطبيقا (١) .

---

(١) وفى هذا الصدد ، قام المركز القومى للبحوث التربوية ، باعداد سلسلة من الكتب للمعلمين فى مجالات المواد الدراسية المختلفة توضح بأمثلة ونماذج الجوانب التطبيقية لهذه المواد ، وكيفية معالجتها فى الصفوف التسع للتعليم الأساسى بما يحقق الربط بينها وبين مواقف الحياة التى يواجهها التلاميذ من جهة ، وبينها وبين تدريبات المجالات العملية من جهة أخرى ،

وقد صدر من سلسلة هذه الكتب فى عام ١٩٨١/٨٠ ما يأتى :

- كتاب معلم التعليم الأساسى فى اللغة العربية .
- كتاب معلم التعليم الأساسى فى العلوم .
- كتاب معلم التعليم الأساسى فى الرياضيات .
- كتاب معلم التعليم الأساسى فى المواد الاجتماعية .
- كتاب المعلم فى الدراسات البيئية وتطبيقاتها .

البرنامج الزمنى للتطبيق :

أشرنا من قبل ، إلى أن تطبيق التعليم الأساسى ، يتم تدريجيا بدءاً من العام الدراسى ١٩٨٢/٨١ ، ويتصاعد التطبيق تباعا فى السنوات التالية على النحو التالى :

(١) فى العام الدراسى ١٩٨٢/٨١ :

أ ـ تأخذ مقررات التدريبات العملية طريقها نحو التطبيق فى الصفين الخامس والسادس من الحلقة الأولى للتعليم الأساسى (المرحلة الابتدائية) على مستوى مدارس الجمهورية وهذه التدريبات هى فى الواقع التطبيقى تطوير أو صورة أفضل لما هو قائم بالفعل بهذه المدارس حاليا فى دروس التربية الفنية ، والتربية الزراعية بمدارس البنين ، والاقتصاد المنزلى بمدارس البنات .

ب ـ تدرس مقررات الثقافية (المطبقة حاليا) فى سائر صفوف التعليم الأساسى بالحلقتين الأولى والثانية (المرحلتين الابتدائية والاعدادية) مع حذف الموضوعات المكررة حاليا بين الحلقتين فى اللغة العربية ، والعلوم ، والمواد الاجتماعية ، ما دامت مرحلة التعليم الأساسى مرحلة متصلة ومتكاملة الصفوف والمناهج .

(٢) فى العام الدراسى ١٩٨٣/٨٢ :

أ ـ فى الصف السابع (الأول الاعدادى) ، تطبق مقررات التدريبات العملية بجانب الصفين الخامس والسادس بالحلقة الأولى من التعليم الأساسى .

ب) تطبق فى بعض الصفوف مناهج المواد الثقافية الجديدة التى تم وضعها فى إطار المفهوم المصرى للتعليم الأساسى ، وفى ضوء الأهداف الاجرائية التى وضعت لمقررات هذه المناهج فى اللغة العربية ، والتربية الدينية ، واللغة الأجنبية ، والتربية البيئية والأسرية ، والمواد الاجتماعية ، والعلوم ، والرياضيات ، والتربية الفنية ، والتربية الموسيقية .

(٣) فى الأعوام التالية للعام الدراسى ١٩٨٣/٨٢ :

يتوالى التطبيق تباعا للتدريبات العملية ومناهج المواد الثقافية الجديدة حتى يكتمل التطبيق فى منتصف عقد الثمانينات .

هذا ، ويتم تطوير نظام التقويم الحالى بالنسبة لتلاميذ صفوف المرحلتين الابتدائية والاعدادية مع مراعاة :

أ) الأخذ بنظام التقويم المستمر للتلميذ واجراء امتحان من دورين أول، وثان للتلاميذ عند نهاية الصف الثانى ، والصف الرابع ، وكذلك عند نهاية الصف السادس ، ويكون هذا الامتحان بالذات ، على مستوى الادارة التعليمية أو على مستوى المحافظة ... ومن يرسب يبقى للاعادة كما هى الحال فى الصفين الثانى ، والرابع ، والصف التاسع .

ب) يستمر نظام ومسمى شهادة المرحلة الاعدادية (الصف التاسع من التعليم الأساسى) على مدى السنوات الثلاث القادمة حتى العام الدراسى ١٩٨٤/٨٣ حيث يتم تطبيق نظام التعليم الأساسى فى سائر صفوف التعليم الأساسى التسع ، ومن ثم ، يصبح مسمى الشهادة فى السنة الرابعة " شهادة اتمام الدراسة للتعليم الأساسى ابتداء من العام الدراسى ١٩٨٥/٨٤ "

" د . يوسف خليل يوسف "

مستشار المركز القومى للبحوث التربوية

يوليو ١٩٨١